



في هذا العدد

الرواتب والأجور... إلى أين؟

موظفو القطاع العام في لبنان باتوا تحت خط الفقر بالمعايير المحلية والدولية نتيجة الازمة الاقتصادية التي ضربت لبنان. يعيش هؤلاء في مستوى معيشي لا يليق بالكرامة الانسانية. الارقام اصدق انباء، اذ تقطع الشك باليقين لجهة حجم التضخم وفقدان القدرة الشرائية وتأكل قوة العملة الوطنية، مع التذكير بأن الحد الأدنى للاجور في لبنان كان محددًا بنحو 675 الف ليرة (450 دولارًا وفق سعر الصرف السابق 1500 ليرة للدولار)، لينخفض اليوم الى نحو 20 دولارًا مع ارتفاع سعر صرف الدولار الى نحو 22 الف ليرة.

مع الازمة الاقتصادية - الاجتماعية المتفاقمة في لبنان، ارتفعت الاصوات المطالبة بزيادة الرواتب، فيما اظهرت دراسة قامت بها "الدولية للمعلومات" ان هذا المطلب، وان كان محققًا، فإن هناك استحالة في تحقيقه لأنه يؤدي الى مزيد من التضخم.

وفي تقريرها، لفتت "الدولية للمعلومات" الى مطالبة العاملين في القطاع العام بزيادة رواتبهم واجورهم وتحسين قدرتهم الشرائية...، مشيرة الى انه ليس هناك احصاء رسمي دقيق حول عدد العاملين في مؤسسات الدولة لاسباب عدة منها تعدد التسميات الوظيفية التي تتراوح بين "موظف ومتعاقد واجير ومتعامل" وغيرها، لافتة الى ان "الرقم يقدر بنحو 320 الفا يتوزعون: 120 الفا في القوى الامنية والعسكرية من جيش وقوى امن داخلي وامن عام وامن دولة وشرطة مجلس النواب، و40 الفا في التعليم الرسمي، و30 الفا في الوزارات والادارات العامة، و130 الفا في المؤسسات العامة والبلديات، ويضاف الى هؤلاء نحو 120 الفا من المتقاعدين اكثرهم من العسكريين والمدرسين". ذكر التقرير بأنه "لدى اقرار سلسلة الرواتب في عام 2017، كانت كلفة العاملين في القطاع العام نحو 8300 مليار ليرة (نحو 5.3 مليارات دولار وفقًا لسعر الصرف الرسمي). وبعد اقرار السلسلة واجراء توظيفات جديدة لنحو 9 آلاف موظف وزيادة الرواتب بفعل زيادة سنوات الخدمة، اصبحت كلفة رواتب واجور العاملين والمتقاعدين نحو 12 الف مليار ليرة سنويًا (ما كان يوازي 8 مليارات دولار)، اي نحو 1000 مليار ليرة شهريًا، وهذه الكلفة المرتفعة تشكل نسبة 86 في المئة من اجمالي واردات الدولة اللبنانية البالغة نحو 14 الف مليار ليرة".

كل هذه الارقام لا تنفي ان احد اسباب الازمة اللبنانية هو تضخم عديد القطاع العام جراء التوظيف السياسي، ورواج سياسة الاستزلام على حساب معايير اخرى، منذ تسعينات القرن الماضي وما جرى خلالها من مؤتمرات دولية لدعم لبنان والتي كانت تشترط "ترشيح القطاع العام" لكن في الواقع "لا حياة لمن تنادي..."

لا يمكن مقارنة الامور في ظل الازمة الراهنة من زاوية معينة في ذاتها. فقد سقط البلد بالجميع وعليهم. ولا يكون الحل على حساب موظفي القطاع العام، اذ ينبغي ان تتحمل الدولة المسؤولية فتعلن حصتها من الخسارة الواجب تحملها لتنتقل لاحقًا لتحميل من يجب تحميلة المسؤولية من مؤسسات وقطاعات، وليس بالارتجال والتعمية عن الحقائق.

الآن، تراجعت قدرة اللبنانيين الشرائية بنسبة 85 في المئة. اما تصحيح الرواتب والاجور وتحسين القدرة الشرائية فهو مطلب محق وضروري، ولكن زيادة الرواتب في القطاع العام تواجه صعوبات كثيرة اول اسبابها اننا دولة لا تنتج شيئًا وجل عائداتها من الضرائب.

لا يمكن القبول بسياسات تستسهل "التقديرات" بدلا من اصلاح حقيقي ومستدام للاجور. واذا كانت ضخامة عدد العاملين سببًا، فيجب مكاشفة اللبنانيين واعتماد خطة تعاف حقيقية وشاملة، من ضمنها ترشيح العدد الى اقصى الحدود. واذا كان المأمول هو اصلاح الاجور بدلا من التقديرات، فما ينبغي ان يكون حاضرًا في العقل هو استحالة الحل بزيادة محدودة لا تفي بالغرض.

"الامن العام"